التدخلات العسكرية ، وتجسدت ايضا ، على الصعيد السياسي والعسكري والتشريعي ، في عدة اجراءات ، منها :

١ ـ اقرار قانون « صلاحيات الحرب » (War Powers Act) الذي يعتبر عائقا تشريعيا أمام قدرة الرئيس في الولايات المتحدة على أخذ قرار القيام بحرب خارجها ، دون استشارة السلطات الاخرى (الكونغرس ومجلس الشيوخ) .

٢ ـ تشريع (هيوز راين) (Hughes Ryan) الذي يضع حدا لسرية عمليات وكالة المخابرات المركزية وأجهزة المخابرات الاخرى .

٣ ـ الغاء التجنيد الالزامي وتأسيس جيش مبني على التطوع فقط .

٤ ـ تبني « مبدأ نيكسون » (Nixon Doctrine) الذي يعني اعتماد الولايات المتحدة ، عسكريا وأمنيا ، على قوى حليفة محلية للحفاظ على المصالح الاميركية ، وكانت ايران في عهد الشاه تجسيدا عمليا لفعالية هذه النظرية (١٨) .

وقد اثرت هذه الاجراءات بشكل خاص على المؤسسة العسكرية ووكالة المخابرات المركزية وعلى ما يعرف بـ « المركب العسكري الصناعي » (Military — Industrial Complex) . فقد انخفض عدد القوات العسكرية الى حوالى ٦٠ ٪ من حجمها السابق ؛ أي من ٣,٥ ملايين عنصر عام ١٩٦٨ ، إلى حوالى مليونين عام ١٩٧٩ . كما انخفضت ميزانية الدفاع بمقدار الثلث في الفترة نفسها ، بعد أخذ التضخم المالي بعين الإعتبار ؛ مما أدى الى انخفاض حجم العقود المبرمة بين وزارة الدفاع والمصانع الحربية . أما المخابرات المركزية ، فقد تعرضت نشاطاتها لرقابة عدة لجان خاصة بمجلس الشيوخ والكونغرس ؛ مما وضع قيودا أمام نشاطها في الخارج (١٩) .

وتطابقت هذه المرحلة مع فترات حكم الرؤساء نيكسون وفورد وكارتر . ويشبه بعض المؤرخين هذه المرحلة بمرحلة « العهد الجديد » ، حيث امتنعت الولايات المتحدة عن استخدام القوة العسكرية ، وحيث إزدادت أهمية قطاع البنوك والرأسمال المتعدد الجنسية (٢٠) . كما اتسمت هذه المرحلة بمحاولة الولايات المتحدة المستمرة القضاء على التوتر الناتج عن تحولين متناقضين : الاول ، هو الإعتراض الشديد على التدخل العسكري كأسلوب فعال ؛ والثاني هو عدم تمكن الولايات المتحدة من وضع حد للازمة الاقتصادية التي تواجهها (٢١) .

ويوضح البعض ان جوهر الازمة الاقتصادية التي تعانيها الولايات المتحدة ناتج عن التداخل والتشابك بين مشكلتين اقتصاديتين تواجهان الاقتصاد الاميركي ، وهما : ١ ـ التضخم المالي الذي خرج ، منذ عام ١٩٧٠ ، عن سيطرة اية اجراءات اقتصادية أو حكومية والخاضع لتذبذبات حادة ؛ ٢ ـ الركود الاقتصادي الذي يؤدي الى بطالة متزايدة ؛ فقد ازداد معدل البطالة في الوقت الحاضر الى حد لم يسبقه مثيل ، باستثناء فترة الركود العظيم في عام ١٩٣٠ . وقد أدى التداخل بين المشكلتين الى صياغة مصطلح إقتصادي جديد مشتق عن المصطلحين الاخرين ، هو الركود التضخمي (Stagflation) (٢٢) .

وبالاضافة الى هذه المشكلة الجوهرية التي تجد الولايات المتحدة ومنظروها الإقتصاديون